الملخـــص

تســـعى الـــدول العربية - كمثيلتها من الكيانات الاقتصادية الأخرى - إلى التكـــتل الاقتصـــادى، حيث تفرض المتغيرات الدولية الأخيرة وقيام منظمة التجارة العالمـــية ضرورة الإسراع بقيام شكل معين وواضح من أشكال التكامل بين أقطار الوطـــن العربى. ولقد تعددت صور وأشكال التكامل الاقتصادى العربى والتى كان مـــن أبـــرزها اتفاقية السوق العربية المشتركة، والتى أنشئت بمقتضى القرار رقم (١٧) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤، والـــتى لـــم يكن لها سوى نصيب متواضع من الفعالية وأكثر تواضعاً من انضمام دول أعضـــاء إليها على مدى الأربعين عاماً السابقة. ومن منطلق الإدراك بأهمية التكـــتل الاقتصادى العربى، تبنت القيادات السياسية فى بعض الدول العربية الدعوة إلـــى إحياء السوق العربية المشتركة كمدخل تجارى تبلور فيه المصالح المشتركة للأفـــراد والحكومـــات، ومـــنطلق إلى رحاب أوسع من أوجه التكامل الاقتصادى العربى ولإحداث نمو متوازن فى برامج التنمية القطرية والقومية.

وتمثلـــت مشكله الدراسة، فى أنه على الرغم من مرور فترة طويلة على إنشـــاء الســـوق العربية المشتركة القائمة حالياً فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربـــية - عام ١٩٦٤- وكذلك وجود العديد من الاتفاقيات التجارية العربية والتى اســـتهدفت تحسين وتسهيل التبادل التجارى العربى البينى، وعلى الرغم من امتلاك الدول العربية لمقومات قيام هذا السوق، إلا أن حجم التبادل التجارى البينى العربى لا يـــزال ضـــعيفاً (٨,٤%) من إجمالى قيمة التجارة الكلية الخارجية العربية عام ٢٠٠١. كمـــا لوحـــظ تركز التجارة البينية العربية سواء فى جانب الصادرات أو الـــواردات علـــى شريك واحد أو إثنين فقط من الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن القطـــاع الزراعى لا يستطيع الوفاء باحتياجات الوطن العربى من المنتجات والسلع الغذائـــية. وبذلـــك فـــإن المشكلة التى تناولتها الدراسة، أن تأخر قيام سوق عربية

مشـــتركة موســـعه أدى إلـــى زيادة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى تغطـــية احتـــياجاتها من السلع الزراعية وخاصة الغذائية، كما ساعد على انخفاض معدلات التبادل التجارى العربى البينى بصفة عامة والزراعى العربى البينى بصفة خاصة. كما أدى إلى ضعف معدلات التنمية الزراعية فى الدول العربية.

واســـتهدفت الدراسة بصفة أساسية دراسة الإمكانيات والمقومات اللازمة لضـــمان قـــيام ســـوق عربية مشتركة وتقدير الآثار الاقتصادية المتوقعة لقيام هذا الســـوق على القطاع الزراعى العربى، مع التركيز على الآثار المحتملة على حجم الـــتجارة البينـــية العربـــية الزراعـــية والإنـــتاج الزراعى العربى واقتراح بعض التوصيات اللازمة للإسراع بتنفيذ هذا السوق.

واســـتخدمت الدراســـة بعض الأساليب الوصفية والإحصائية والتحليلية ، حيث تم استخدام الأسلوب الوصفى فى عرض الحقائق التاريخية المتعلقة بموضوع الدراســـة. وكذلـــك تـــم اســـتخدام الأسلوب الإحصائى والكمى فى تحليل البيانات المخـــتلفة، حيـــث اعـــتمدت الدراسة فى ذلك على استخدام أسلوب تحليل الانحدار البســـيط والمـــتعدد، فـــى التعرف على الاتجاهات الزمنية العامة لتطور الظواهر الاقتصـــادية المرتـــبطة بموضـــوع الدراسة. كذلك تم تصميم نموذج لتقدير الآثار الاقتصـــادية المتوقعة لقيام السوق العربية المشتركة على القطاع الزراعى العربى، إضافة إلى استخدام نموذج للميزة النسبية يمكن من خلاله تحديد المزايا النسبية لكل دولة عربية فى مجال تجارتها الخارجية من أهم السلع الزراعية.

واعـــتمدت الدراســـة علـــى المصادر المختلفة للبيانات الثانوية المنشورة والصـــادرة عـــن الجهات الرسمية المختلفة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصـــندوق الـــنقد العربى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابعين لجامعة الدول العربـــية. وكذلك على بعض الدراسات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصـــادية العربـــية، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والنشرات والدوريات التى

تصدرها المنظمات والهيئات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة.

واشتملت الدراسة على خمسة أبواب رئيسية تسبقها مقدمه وتنتهى بالملاحق والملخص والتوصيات. حيث اشتمل **الباب الأول** على الإطار النظرى والاستعراض المرجعى وذلك من خلال فصليين تناول **الفصل الأول** الإطار النظرى للدراسة، حيث استعرض المفاهيم المختلفة لعملية التكامل الاقتصادى، ثم عناصر التكامل وشروطه، ثم مراحل التكامل وصورة والتى تتدرج بداية بالمعاملة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، فالاتحاد الجمركى، ثم السوق المشتركة، يليه مرحله الوحدة الاقتصادية والتكامل النقدى، وأخيراً التكامل الاقتصادى التام. ثم استعرض هذا الفصل متطلبات التكامل الاقتصادى حيث أن عملية التكامل تتطلب ضرورة توافر الموارد الطبيعية، والأيدى العاملة المدربه، وتوافر وسائل النقل، وتخصيص المشاريع على أساس إقليمى.

بينما اشتمل **الفصل الثانى** على الاستعراض المرجعى. وأوصت معظم الدراسات بضرورة وسرعة التكامل الاقتصادى العربى وإقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة التحديات الصعاب التى يفرضها الواقع الحالى، كما أوصت تلك الدراسات بالعمل على تعظيم حجم التجارة البينية العربية، وإقامة مشروعات عربية زراعية مشتركة يمكنها تقليل حجم الفجوة الغذائية العربية، كذلك أوصت معظم هذه الدراسات بتحييد الجانب الأقتصادى العربى عن النزاعات السياسية وتغليب المصلحة الاقتصادية القومية العربية على المشاكل السياسية القطرية.

وتناول **الباب الثانى** التكتلات الاقتصادية الدولية ومحاولات التكامل الاقتصادى العربى. حيث اهتم **الفصل الأول** بالأشكال القائمة للتكتلات الاقتصادية العالمية والتى كان من أهمها وأبرزها مجموعة اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية وآثارها الإيجابية والسلبية على اقتصاديات الدول النامية، كذلك تناول هذا الفصل أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم وظهور الشركات

العابـــرة للقـــارات والمتعددة الجنسيات، كذلك تناول هذا الفصل محاولات التكامل الاقتصـــادى العـــربى بعد إنشاء جامعة الدول العربية وتشمل العديد من الاتفاقيات الثنائية، والاتفاقيات الإقليمية تلك التى تمت على أساس التقارب الجغرافى والثقافى والـــتجانس الاقتصـــادى، وتوجـــد الاتفاقيات الجماعية العربية والتى اشتملت على اتفاقـــيات جماعـــية خاصـــة بـــتحرير التبادل التجارى ، واتفاقيات خاصة بتحرير المدفوعات الجارية.

بيـــنما تـــناول **الفصـــل الـــثانى** الـــتطور التاريخى لنشأة السوق العربية المشـــتركة، حيـــث أنشئت عام ١٩٦٤ فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف تحقـــيق الحـــرية فى أربع مجالات هى، حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل البضائع والسلع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية العمل والإقامة والاســـتخدام وممارســـة النشـــاط الاقتصادى ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وســـائل الـــنقل والموانى والمطارات المدنية، وتضم السوق القائمة حالياً فى نطاق مجلـــس الوحـــدة الاقتصادية العربية ثمانى دول " مصر والأردن وسوريا والعراق وليبـــيا وموريتانيا واليمن وفلسطين" وبالرغم من الجهود المبذولة لتوسيع عضوية الســـوق بانضمام أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعضوية السوق، إلا أنه لا تزال أقطار عربية ذات شأن هام فى مجال التبادل التجارى العربى البينى تحجم عن الانضمام إلى مجموعة دول السوق. ويواجه تفعيل السوق المشتركة العديد من المشـــاكل والمعوقات منها المعوقات السياسية ، إذ بدون وجود إرادة سياسية قوية وعـــزم سياسى جماعى يصعب إقامة شكل فعال من أشكال التكامل وهناك معوقات اقتصادية منها، عدم التنسيق الجاد للخطط والسياسات الاقتصادية بين دول السوق، وعـــدم توحـــيد التشريعات التجارية والنقدية والمالية وتعارض المبادئ القائم عليها الســـوق مع النظم الاقتصادية المطبقة فى عدد من الدول الأعضاء، وضعف القوة التنافســـية للسلع المصدرة من دول السوق ، وهناك عراقيل أخرى مثل تزايد درجة ارتـــباط الأقطـــار العربية بالدول الغربية وتعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية،

وقصـــور فـــى البنية الأساسية والخدمات المرتبطة بالتجارة، وتشتت الدول العربية بين تجارب ومشروعات شبه إقليمية ومناطق تجارة ثنائية، مما كان له آثاراً سلبية علـــى العمـــل الجمـــاعى العربى المشترك. وتمثلت الجهود المبذولة لتفعيل السوق العربـــية المشتركة فى البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق عام ١٩٩٨ والإعـــلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع عام ١٩٩٨ والتى تنتهى عام ٢٠٠٥.

وتـــناول **الـــباب الثالث**، الموارد الاقتصادية والإنتاج الزراعى فى الوطن العـــربى، حيـــث استعرض **الفصل الأول** الموارد الاقتصادية العربية والتى تشمل المـــوارد الطبيعية غير المتجددة، أهمها البترول، وهناك الموارد الطبيعية المتجددة والـــتى تمـــثل فـــى الموارد الأرضية ، حيث تقدر المساحة المنزرعة فى الوطن العـــربى بنحو ٦٤,٣ مليون هكتار، والموارد المائية العربية بنحو ٢٢٥,٣٦ مليار متر مكعب مياه سطحية ونحو ٣٩,١٩ مليار متر مكعب مياه جوفية ونحو ٩ مليار مـــتر مكعب موارد مياه غير تقليدية. وقدر عدد سكان الوطن العربى بنحو ٢٨٨,١ ملـــيون نســـمة عام ٢٠٠١ ، وبلغ حجم العمالة الزراعية نحو ٢٨,٧ مليون عامل لمتوســـط الفـــترة (١٩٩٧-٢٠٠١). كذلك اشتمل هذا الفصل على الوضع الراهن للبنـــيان الاقتصادى العربى، حيث بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى العـــربى نحـــو ٤,٥% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) ، بينما بلغ معدل نمو الناتج الزراعى العربى، نحو ٣,٤% خلال الفترة السابقة.

واســـتعرض **الفصل الثانى**، المؤشرات الرئيسية للإنتاج الزراعى العربى، حيـــث تـــناول الإنـــتاج الزراعى لأهم المحاصيل الزراعية والغذائية الرئيسية فى الوطن العربى وتطورها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)، فبالنسبة لمجموعة الحبوب الرئيســـية والـــتى تشـــمل (القمح ، الشعير ، الذرة الرفيعة، الذرة الشامية ، الأرز) ارتفعـــت المســـاحة المـــنزرعة منها على مستوى الوطن العربى وبلغ معدل النمو الســـنوى نحـــو ٠,٤٠%، كذلك ارتفع الإنتاج الكلى وبلغ معدل النمو السنوى نحو

١,٤٣% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)، وارتفع الإنتاج الكلى من البطاطس بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١,٧٢% خلال الفترة السابقة٠ وارتفع الإنتاج الكلى من البقوليات بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٠,١١% خلال الفترة السابقة٠ وارتفع الإنتاج الكلى من المحاصيل الزيتية بمعدل نمو سنوى بلغ ٢,٨٠% خلال نفس الفترة٠ وارتفع الإنتاج الكلى من المحاصيل السكرية بمعدل نمو سنوى بلغ٠,٣٢% خلال نفس الفترة٠ وارتفع الإنتاج الكلى من محاصيل الخضر وبمعدل نمو سنوى ٢,١١% خلال نفس الفترة٠ وارتفع الإنتاج الكلى من الفاكهة على مستوى الوطن العربى خلال فترة الدراسة، بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٢,١٨%. وانخفض الإنتاج العربى من الألياف بمعدل نمو سنوى متناقص بلغ نحو -١,٤٨% خلال نفس الفترة ٠وارتفع الإنتاج العربى الكلى من اللحوم الحمراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٤,٢٩%.و ارتفع الإنتاج العربى الكلى من اللحوم البيضاء (لحوم الدواجن) وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٥,٠٣% خلال الفترة السابقة٠ وارتفع الإنتاج العربى الكلى من الألبان ومنتجاتها وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٥,٠٠% خلال الفترة السابقة٠ وارتفع الإنتاج العربى الكلى من بيض المائدة وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٢,٧٢% خلال الفترة السابقة٠ وارتفع الإنتاج العربى من الأسماك وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٤,٢٤% خلال الفترة السابقة وبدراسة التطورات التى طرأت على قيمة الفجوة لأهم السلع الغذائية، اتضح زيادة قيمة الفجوة الغذائية من حوالى ١١,٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى لقيمة الفجوة الغذائية العربية نحو ٣,٣١% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١).

وتناول **الباب الرابع** الوضع الراهن للتجارة العربية، من حيث أهميتها وتطورها واتجاهاتها وهيكلها السلعى والكفاءة الاقتصادية لها، كما تناول معوقات التبادل التجارى الزراعى العربى البينى٠ حيث تناول **الفصل الأول** التجارة الكلية والبينية للدول العربية وكانت من أهم نتائجه أن:

- قيمة التجارة العربية الإجمالية (صادرات + واردات) بلغت نحو ٣٠٠,٣ مليار دولار وذلك لمتوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)، وتمثل قيمة التجارة الإجمالية العربية نحو ٣,٠٤% فقط من إجمالى التجارة العالمية خلال نفس الفترة والبالغة نحو ٩٨٦١,٢ مليار دولار وقد بلغ معدل النمو السنوى للتجارة العربية الكلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) نحو ٥,٠٥%.

- وبلغت قيمة التجارة البينية العربية نحو ٢٥,٥٦ مليار دولار وذلك لمتوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١) تمثل نحو ٨,٥% من إجمالى قيمة التجارة الكلية الخارجية للدول العربية، وقد بلغ معدل النمو السنوى لقيمة التجارة البينية العربية نحو ٤,١١% خلال نفس الفترة.

واستعرض **الفصل الثانى** التجارة الزراعية العربية وكانت من أهم نتائجه:

- بلغت قيمة التجارة الزراعية العربية نحو ٣٠,١٥ مليار دولار وذلك خلال نفس الفترة تمثل نحو ١٠,٣% من إجمالى التجارة الكلية العربية خلال نفس الفترة ، وقد بلغ معدل النمو السنوى للتجارة الزراعية العربية الكلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) نحو ٤,٣٧%.

- بلغ إجمالى قيمة التجارة الزراعية البينية العربية نحو ٤,٥٥ مليار دولار تمثل نحو ١٥,١% من إجمالى التجارة الزراعية العربية الكلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وبلغ معدل النمو السنوى للتجارة الزراعية البينية العربية خلال تلك الفترة نحو ٦,٥٢%.

واستعرض **الفصل الثالث** معوقات التجارة البينية الزراعية العربية، وكان من أهم المعوقات التى تحد من انسياب التبادل التجارى الزراعى البينى العربى، تماثل قاعدة الإنتاج الزراعى العربى، وتماثل الهيكل القطاعى للناتج المحلى الإجمالى العربى، كما أن هناك تنافس بين اقتصاديات الدول العربية وليس تكامل

وتنسيق إنتاجى يتيح خلق التجارة البينية الزراعية، وكذلك التماثل والتشابهه فى التركيب السلعى لمكونات الصادرات والواردات العربية، يضاف إلى ذلك تخلف الهياكل التسويقية العربية. إضافة إلى المعوقات السياسية حيث أن العمل الاقتصادى الجماعى العربى ما زال مرتبطاً بالعلاقات السياسية فيما بين الدول العربية.

وتناول **الباب الخامس** المزايا النسبية، وتقدير الآثار الاقتصادية المتوقعة لقيام السوق العربية المشتركة على القطاع الزراعى العربى، حيث استعرض **الفصل الأول** قياس المزايا النسبية الظاهرة للدول العربية فى تجارتها الخارجية للسلع الزراعية الرئيسية موضع الدراسة ، حيث تبين من تقديرات نموذج التحليل ، وجود أربع دول عربية تحقق لها ميزة نسبية فى مجال تجارتهما الخارجية من محاصيل الحبوب الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهى السودان والمغرب وسوريا ومصر ، بينما حققت الأردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب واليمن ميزة نسبية ظاهرة فى تجارتها الخارجية من البطاطس ، وحققت السودان ومصر ميزة نسبية فى تجارتها الخارجية من السكر ، كما حققت كل من السودان وسوريا ولبنان والمغرب ميزة نسبية ظاهرة فى البقوليات ، وبالنسبة للزيوت النباتية حققت الأردن وتونس والسودان ولبنان مزايا نسبية ظاهرة، بينما حققت كل من الأردن وتونس والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ميزة نسبية ظاهرة فى تجارتها الخارجية من الخضر الطازجة ، وبالنسبة للفاكهة حققت ، الأردن وتونس والجزائر والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ميزة نسبية ظاهرة ، وحققت السودان وسوريا والمغرب ميزة نسبية ظاهرة فى مجال تجارتها الخارجية من اللحوم الحمراء. وبالنسبة للحوم البيضاء (الدواجن) حققت الأردن وتونس ولبنان ومصر ميزة نسبية ظاهرة فى تجارتها الخارجية ، وحققت كل من السودان وسوريا ومصر والمغرب ، ميزة نسبية ظاهرة فى تجارتها الخارجية من الألبان ومنتجاتها ، بينما حققت إحدى عشر دولة عربية ميزة نسبية ظاهرة فى تجارتها

الخارجية من الأسماك الطازجة وهى ، الإمارات، والبحرين، وتونس ، والجزائر، وجيبوتى، والسعودية ، والسودان، وعمان ، والمغرب ، وموريتانيا ، واليمن.

واستعرض **الفصل الثانى**، تقدير وتقييم الآثار الاقتصادية المتوقعة للتنفيذ الكامل لاتفاقية السوق العربية المشتركة على القطاع الزراعى فى الوطن العربى، حيث تم تصميم نموذج تحليل يتكون من إحدى عشر معادلة تبنى على بعضها للوصول إلى صافى مكسب أو خسارة الدول العربية نتيجة التنفيذ الكامل لاتفاقية السوق العربية المشتركة. ويبنى نموذج التحليل على فرض أساسى ، وهو أن جميع الدول العربية سوف تقوم بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السلع الزراعية موضع الدراسة، كما إفترض نموذج التحليل أن جميع الدول العربية سوف تزيل القيود غير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وكافة الإجراءات التى تعوق دخول السلع الزراعية من وإلى الدول العربية. ويتفق ذلك مع قواعد منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية وقد وضح من نتائج تقدير نموذج التحليل :

- بالنسبة لمجموعة دول السوق العربية المشتركة القائمة حاليا فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يمكن أن تحقق مكاسب من زيادة صادراتها البينية للسلع الزراعية الرئيسية تصل إلى نحو ٣٨٧٠ مليون دولار ، بينما يمكن أن تصل خسارة دول السوق العربية المشتركة المستوردة لأهم السلع الزراعية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية إلى نحو ٨١٩,١ مليون دولار وبذلك فإن صافى مكسب مجموعة دول السوق الحالية يمكن أن يصل إلى نحو ٢٩٦٠,٩ مليون دولار.
- وفى حالة انضمام باقى الدول العربية إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة فإن المكاسب التى يمكن أن تحققها جميع الدول العربية نتيجة قيام السوق العربية المشتركة ، يمكن أن تصل إلى نحو ١٠٧٨٦ مليون دولار ، وهى أكبر من خسارة الدول العربية التى يمكن أن تصل إلى نحو ١٩٣١ مليون دولار ،

نتـيجة إلغـاء الرسوم الجمركية. أى أن إجمالى صافى مكاسب الدول العربية نتـيجة قيام السوق العربية المشتركة للسلع الزراعية موضع الدراسة يمكن أن تصـل إلـى ٨٨٥٥ ملـيون دولار ، حيث تحقق السودان أكبر صافى مكسب يمكـن أن يصل إلى نحو ٣٣١٤,٩ مليون دولار ، ومصر بنحو ١٢٥٣ مليون دولار ، المغـرب بنحو ١٤٠١ مليون دولار ، وسوريا بنحو ١٠٨١,٥ مليون دولار ، موريتانـيا ٤٦٨,٨ ملـيون دولار، والصـومال بنحو ٤٥٢,٩ مليون دولار، وتونـس بـنحو ١٨٥,٦ ملـيون دولار ، واليمن بنحو ١٠٧,٦ مليون دولار، والأردن بـنحو ٥١,٥ ملـيون دولار ، والإمارات بنحو ٣٨,٤ مليون دولار ، والسعودية بنحو ٩,٣ مليون دولار، وعمان بنحو ٧,٢ مليون دولار ، والبحرين بنحو ٦ مليون دولار، بينما يمكن أن تحقق أربع دول عربية صافى خسارة نتيجة تنفيذ السوق العربية المشتركة ، وهى الكويت بنحو ٦٤,٥ مليون دولار ،وقطـر بنحو ٣٢,٤ مليون دولار ، وجيبوتى بنحو ١٦ مليون دولار ، وليبيا بنحو ١،٥ مليون دولار.